ملخص

الأستاذ:بونجعد يوسف

السنة الثالثة من التعليم الثانوي شعبة التسيير والاقتصاد

3AS
ثانوي

المــــقوّم في الاقتصاد و المناجمنت



وفق برنامج الإصلاح الجديد لوزارة التربية الوطنية

خاص بيكالوريا 2021 فقط وفق تعديل أكتوبر 2020

الـوحدة 01: الــنــــقــود

1)- المبادلـــــة :

أ- **تعريفها :** هي التنازل عن شيء مقابل شيء أخر وهي العملية التي تربط بين منتج السلعة ومستهلكها.

ب- أشكال المبادلة :

/1/ - المقايضة : هي أول شكل من أشكال المبادلة وهي تعنى مبادلة سلعة أو خدمة بدون استعمال النقود (سلعة – سلعة).

عيوب المقايضة:

- صعوبة توافر التوافق المتبادل بين الطرفين أي صعوبة إيجاد شخصين يرغب كل منهما في سلعة الأخر.
- صعوبة تجزئة بعض السلع التي لا تقبل التجزئة من حيث طبيعتها أو حجمها مثل الماشية.
- صعوبة مقايضة الخدمات بالسلع.
- المقايضة لا تسمح بالادخار.

/2/- التبادل بواسطة النقود: هي استخدام النقود كوسيط في عملية التبادل(سلعة – نقود) حيث عرفت المجتمعات العديد من المراحل في استخدام النقود فقد تم استعمال بعض السلع كالملح والجلود كوسيط للتبادل ثم استعمل الذهب والفضة بعدها النقود بمختلف أشكالها .

2)- النقــــود:

① **تعريف النقود :** هي كل مايعتبر وسيط المبادلة ومقياس للقيمة ومستودعا للقيم كما يعتبر وسيلة للمدفوعات الأجلة.

خصائص النقود :

- تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع.
- ندرة النقود نسبيا.
- تتمتع بثبات نسبي في قيمتها.
- قابلية للتجزئة دون انخفاض قيمتها.
- أن تكون وحدتها متماثلة.
- أن تكون سهلة الحمل والاحتفاظ بها.
- لا تبلى بسهولة أي لا تتلف أو تفسد نتيجة تداولها.

③ **وظائف النقود :**

- وسيط للمبادلة: ليس الهدف من النقود استهلاكها (لاتطلب النقود لذاتها) بل هي الوسيلة المستخدمة للحصول على سلع والخدمات دون اللجوء إلى المقايضة.
- مقياس للقيمة: تستخدم النقود كوحدة حساب أو معيار مثل المتر فالنقود تستعمل لقياس السلع والخدمات ونسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع الأخرى فهي كذلك أداة محاسبة ومن أجل ذلك تحدد في كل بلد وحدة معينة(الدينار الجزائري – الين الياباني)
- مستودع للقيم.
- وسيلة للمدفوعات الآجلة.

④ **أشكال النـــقـــود :**

✓ النقود المعدنية : ظهرت هذه الأخيرة نتيجة عجز النقود السلعية في مجاراة متطلبات العصر و هي شكلان:

- ➢ نقود معدنية كاملة وفيها تتعادل قيمتها القانونية مع قيمتها كمعدن .
- ➢ نقود معدنية مساعدة و فيها تتفوق قيمتها القانونية على قيمة المعدن الذي تحتويه .

✓ النقود الورقية : هي نقود قانونية (إلزامية) يصدرها البنك المركزي ،

✓ النقود المصرفية (الخطية): هي نقود يصدرها المصرف (البنك) التجاري ، وهي عبارة عن أرصدة في حسابات المودعين في المصرف

✓ النقود الالكترونية : (الرقمية) و هي عبارة عن أرصدة نقدية مسبقة الدفع مسجلة على وسائط إلكترونية كالبطاقات الممغنطة ومن خصائصها أنها تسمح بالتمويل عن بعد .

⑤ **إصدار النـــقـــود :**

- إصدار النقود الورقية والمعدنية: يعود للدولة وحدها و تفوض ممارسة هذا الحق لبنك الجزائر (البنك المركزي) دون سواه .
- إصدار النقود المصرفية الالكترونية و بطاقات الائتمان : تقوم البنوك التجارية بإصدار هذه الأنواع من النقود وذلك تحت رقابة البنك المركزي .

⑥ **الكتلة النـــقـــدية :** هي مجموعة الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود التي هي في حيازة مختلف الأعوان الاقتصاديين

- مكونات الكتلة النقدية : تتكون الكتلة النقدية من :
  - ➢ النقود القانونية : و تشمل الأوراق النقدية و النقود المعدنية المساعدة ، و تسمى قانونية لأن القانون يصبغ عليها صفة الشرعية .
  - ➢ النقود الائتمانية : هي نقود غير قانونية ، وهي عبارة عن التزام من المصارف التجارية لدفع مبالغ معينة من النقود القانونية لصالح مختلف الأعوان الاقتصاديين عند الطلب .

⑦ **التوازن النقدي :** يحدث التوازن النقدي عندما يتحقق التعادل بين الطلب على النقود و بين كمية النقود المعروضة من طرف السلطات النقدية في زمن معين .

- تأخذ مرونة الطلب السعرية بالقيمة المطلقة .
- يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة الطلب السعرية :
  - إذا كانت مرونة الطلب السعرية أكبر من الواحد ، نقول أن الطلب كثير المرونة .
  - إذا كانت مرونة الطلب السعرية أصغر من الواحد ، نقول أن الطلب قليل المرونة .
  - إذا كانت مرونة الطلب السعرية تساوي الواحد ، نقول أن الطلب متكافئ المرونة .
  - إذا كانت مرونة الطلب السعرية تساوي الصفر ، نقول أن الطلب عديم المرونة .

ب- مرونة الطلب التقاطعية : هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة (قهوة) للتغير الذي يطرأ على سعر سلعة أخرى بديلة (شاي) أو مكملة (سكر) . و يعبر عنها بالعلاقة التالية :

مرونة الطلب التقاطعية = التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة ما ÷ التغير النسبي لسعر سلعة أخرى .

ج- مرونة الطلب الداخلية : هي درجة استجابة الطلب على سلعة ما للتغير الذي يطرأ على الدخل النقدي للمستهلك ، و يعبر عنها بالعلاقة التالية :

مرونة الطلب الداخلية = التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة ما ÷ التغير النسبي للدخل النقدي للمستهلك .

ملاحظات : يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة الطلب الداخلية :

- ✓ إذا كانت مرونة الطلب الداخلية سالبة نقول أن السلعة المطلوبة هي سلعة دنيا (سلعة منخفضة السعر مثل الخبز) .
- ✓ إذا كانت مرونة الطلب الداخلية موجبة نقول أن السلعة عادية .
- ✓ تكون السلعة العادية سلعة كمالية إذا كانت مرونة الطلب الداخلية أكبر من الواحد .
- ✓ تكون السلعة العادية سلعة ضرورية إذا كانت مرونة الطلب الداخلية أصغر من الواحد .

② **العــــرض :**

- تعريف العرض هو عبارة على الكمية المعروضة من سلعة ما عند سعر معين في فترة زمنية معينة.
- العوامل المؤثرة في العرض : توجد مجموعة من العوامل تؤثر في العرض نوجزها فيما يلي :
  - ✓ سعر السلعة المعينة .
  - ✓ أسعار السلع الأخرى المكملة و البديلة (المنافسة) .
  - ✓ أسعار عوامل الإنتاج .
  - ✓ توقعات المنتجين .
- مرونة العرض : هي درجة استجابة عرض سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها و يعبر عنها بالعلاقة التالية :

مرونة العرض = التغير النسبي للكمية المعروضة من سلعة ما ÷ التغير النسبي لسعر نفس السلعة.

الوحدة 02: السوق و الأسعار

1)- السوق:

1-1- تعريف السوق : هو المكان الذي يلتقى فيه البائعون والمشترون سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الوسطاء لتبادل سلعة أو خدمة معينة،والمكان ليس بالضرورة أن يكون حيزا جغرافيا كما هو الحال في التسويق عبر شبكة الانترنت أو عبر القنوات الفضائية.

1-2- أنواع الأسواق :

أ) – سوق السلع و الخدمات : وهو المكان الذي يلتقي فيه عارضو السلعة أو الخدمة مع طالبيها .

ب) – سوق العمل : وهو المكان الذي يلتقي فيه عارضو خدمة العمل مع طالبيها .

ت) – سوق الأوراق المالية : وهو المكان الذي يلتقي فيه البائعون و المشترون للأوراق المالية (أسهم ، سندات).

2)- الأسعار:

2-1- تعريف السعر : يعرف سعر سلعة (خدمة) معينة بأنه التعبير النقدي عن قيمة هذه السلعة (الخدمة) .

2-2- العناصر المحددة للسعر :

① **الطلب :** و هو عبارة عن الكمية المطلوبة من سلعة ما عند سعر معين في وحدة زمنية معينة .

- العوامل المؤثرة في الطلب : عديدة نوجزها فيما يلي :
  - ✓ سعر السلعة المعينة .
  - ✓ أسعار السلع الأخرى المكملة و البديلة (المنافسة) .
  - ✓ الدخل النقدي للمستهلك .
  - ✓ الأوضاع الاجتماعية و الثقافية مثل العادات و التقاليد التي تؤثر على أذواق المستهلكين .
- مرونة الطلب : يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع لمرونة الطلب (سعرية ، تقاطعية ، داخلية) .

أ- مرونة الطلب السعرية : هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها و يعبر عنها بالعلاقة التالية :

مرونة الطلب السعرية = التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة ما ÷ التغير النسبي لسعر نفس السلعة.

حيث أن : التغير النسبي للكمية = التغير في الكمية ÷ الكمية

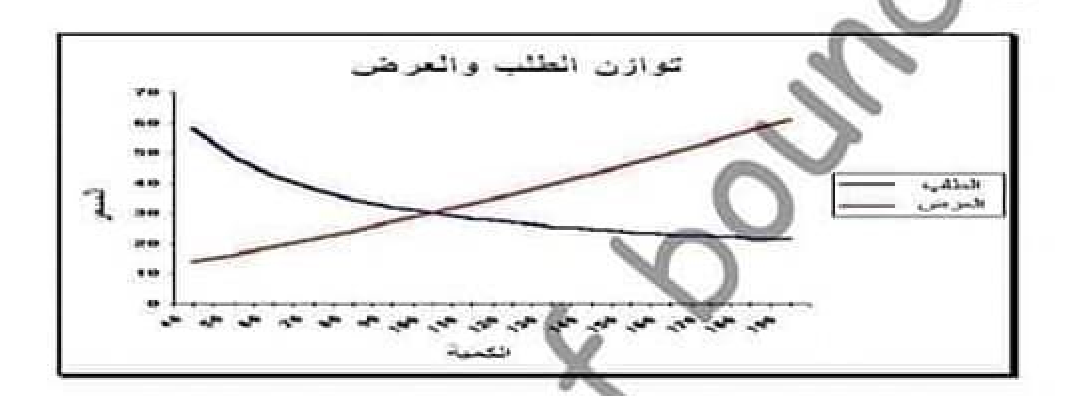
= (كمية المقارنة – كمية الأساس) ÷ كمية الأساس .

و أن التغير النسبي للسعر = التغير في السعر ÷ السعر ، = (سعر المقارنة – سعر الأساس) ÷ سعر الأساس

ملاحظات :

- يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة العرض :
  - إذا كانت مرونة العرض أكبر من الواحد ، نقول أن العرض كثير المرونة .
  - إذا كانت مرونة العرض أصغر من الواحد ، نقول أن العرض قليل المرونة .
  - إذا كانت مرونة العرض تساوي الواحد ، نقول أن العرض متكافئ المرونة .
  - إذا كانت مرونة العرض تساوي الصفر ، نقول أن العرض عديم المرونة .

2-3- سعر التوازن : هو ذلك السعر الذي يتحقق عنده التعادل بين الكمية المعروضة من سلعة ما مع الكمية المطلوبة من نفس السلعة .



الوحدة 03: النظام المصرفي

① **النظام المصرفي :**

1-1- تعريف النظام المصرفي : هو مجموعة المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالإئتمان في بلد ما ويشمل البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والبنك المركزي.

1-2- أهمية النظام المصرفي : له أهمية بالغة تتمثل في أنه الركيزة الأساسية في اقتصاد أي بلد من البلدان فعن طريقه يتم تجميع المدخرات من الأعوان الاقتصاديين و منح التسهيلات الائتمانية و القروض ....إلخ .

② **البنوك (المصارف) :**

2-1- تعريف البنك (المصرف) : هو عبارة عن مؤسسة هدفها التعامل في النقود و الائتمان ، حيث تقوم بتجميع النقود الفائضة عن حاجة مختلف الأعوان الاقتصاديين بغرض اقتراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في أوجه متعددة .

2-2- أنواع البنوك :

- **بنك الجزائر (البنك المركزي) :** هو مؤسسة حكومية تعني بإدارة السياسة النقدية وتنظم عمل النظام المصرفي من اجل تحقيق أهداف اقتصادية الوطنية كالتشغيل واستقرار الأسعار ونمو اقتصادي معقول.

ومن مميزات البنك المركزي مايلي:

- لا يتعامل مع الجمهور فلا يقبل ودائع الجمهور كما لا يمنح تسهيلات ائتمانية لهم.
- يتعامل فقط مع البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والدولة والمؤسسات العامة.
- له سلطة الإشراف على الجهاز المصرفي وتوجيهه بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- يختص وحدة بسلطة إصدار النقد(أوراق النقد-المسكوكات النقدية) ويعمل على المحافظة على استقرار العملة.
- يعمل وكيلا ماليا للدولة دون غيره من البنوك.

- **البنوك التجارية (بنوك الودائع) :** مؤسسة مالية تقدم مجموعة متنوعة و واسعة من الخدمات المالية خاصة الإقراض والتوفير كما توفر لأي مؤسسة أعمل مجموعة واسعة من الخدمات المالية اللازمة بها .
- **البنوك المتخصصة (بنوك الأعمال) :** هي بنوك حديثة النشأة نسبيا،حيث ظهرت لتلبية حاجات التطور الاقتصادي في مجالات مختلفة مثل الزراعة والصناعة والسكن وهذه المجالات تحتاج إلى استثمار طويل الاجل لذا فهذه البنوك تعتمد على أموالها في المقام الأول،وعلى الودائع طويلة الاجل والاقتراض من الغير في شكل سندات مقابل فائدة يتحملها البنك،وتقتصر معاملاتها على اقراض المؤسسات قروضا متوسطة وطويلة الاجل مقابل الحصول على فائدة وكذلك تمويل المشاريع المختلفة عن طريق الاشتراك في رأسمالها.

- **المؤسسات المالية :** هي عبارة عن أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور (الودائع)وهي تعتمد أساسا على رأسمالها وعلى المدخرات طويلة الاجل والاقتراض من الغير مقابل فوائد تتحملها هذه المؤسسات.

③ **العمليات المصرفية :** تقوم المصارف التجارية بمجموعة من المعاملات يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية و ذلك كما يلي : - قبول الودائع ، - توظيف الأموال ، - معاملات مصرفية أخرى .

3-1- قبول الودائع : الوديعة هي دين بذمة البنك أي رصيد موجب للمودع وتصنف الودائع إلى صنفين رئيسيين وهما :

أ- الودائع تحت الطلب (الجارية) : هي ودائع يحق للمودعين استردادها متى ارادوا بدون اعلام مسبق وعلى البنك أن يكون جاهزا لتلبية مطالبهم وتتمثل في:

- حساب الصكوك:وهو حساب شاع استخدامه من طرف الأفراد ويجب أن يكون رصيده دائنا دائما أي لا يستطيع أن يسحب أكثر من رصيده الموجب،وهذا النوع من الودائع لا تدفع البنوك عليه فوائد بل العكس البنك هو من يتقاضى اتعابا عند كل سحب.

- الحساب الجاري: يشبه حساب الصكوك الا أنه يختلف عنه في نقطتين وهما:

1. يستخدم الحساب الجاري من طرف رجل الأعمال أو المؤسسات الصناعية والتجارية.
2. يكون الحساب الجاري دائناوفي هذا النوع من الودائع لا تدفع البنوك عليه فوائد ويمكن أن يصبح الحساب الجاري مدينا وفي هذا النوع من الودائع يعتبر البنك دائنا أي مقرضا لذلك يأخذ المصرف فوائد تحسب على اساس المدة التي يظل فيها الحساب مدينا.

ب- الودائع لأجل : هي ودائع يودعها أصحابها في المصارف لأجل قصير عادةً ، و لا تسترد قبل تاريخ استحقاقها ، و يقوم المصرف بدفع فوائد لأصحابها ، يحقق هذا النوع من الودائع هدفين هما :

- الحصول على فائدة لقاء عملية التوظيف .

- إمكانية الحصول على السيولة في الوقت المناسب

ج- الودائع الادخارية : هي ودائع يودعها أصحابها لأجل طويل مقابل فائدة ،

3-2- منح الائتمان : يعتبر الائتمان من أهم المعاملات التي تقوم بها المصارف ، و لها عدة صور أهمها ما يلي :

- اعتمادات الصندوق
- القرض بضمان أوراق مالية أو تجارية .
- خطابات (كفالات) الضمان .
- الاعتماد المستندي .
- الخصم و إعادة الخصم .



الوحدة 04: التجارة الخارجية

① التجارة الخارجية :

1-1- تعريف : تعني التجارة الخارجية مبادلة السلع و الخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة .

2-1- أسباب قيام التجارة الخارجية :

تعد اختلاف القدرات والامكانيات والموارد الطبيعية والذاتية التي تمتلكها الدول السبب الرئيسي لنشأة التجارة الخارجية،فمثلا الدول التي تعاني نقصا في عنصر رأس المال من الالات ومعدات ووسائل انتاج حديثة تكون غير قادرة على انتاج السلع ولذلك تقوم هذه الدول بشراء تلك المعدات من دول اخرى تتوافر لديها تلك الامكانيات لانتاج هذه السلع ومثال على ذلك الدول الفقيرة التي تستورد السيارات والمصانع والمعدات الثقيلة من الدول المتطورة والغنية.

وقد ازدادت أهمية قيام التجارة الخارجية في العصر الحديث نتيجة التطور الهائل في مجال الاتصالات والمواصلات والتقدم العلمي،الامر الذي ادى إلى زيادة الترابط والتداخل بين الثروات الاقتصادية للدول،وازدياد حجم التبادل التجاري هي اليوم أكبر مما كانت عليه التجارة داخل الولايات الامريكية بين نيويورك وكاليفورنيا مثلا قبل قرن من الزمن وفي العقود الاخيرة اصبحت تجارة المعرفة والمعلومات فيما بينها تشكل نسبة عالمية من التجارة الخارجية لكثير من الدول سواء كانت النامية أو المتقدمة.

3-1- أهمية التجارة الخارجية :

تأتي أهمية التجارة الخارجية من المزايا التي يستفيد منها كل بلد يقيم علاقات تجارية مع بلدان أخرى من جهة ، و من صعوبة أو استحالة انعزال أي دولة عن العالم الخارجي من جهة أخرى .

4-1- سياسة التجارة الخارجية : هي مجموعة الإجراءات و الوسائل التي تتخذها الدولة لتعظيم العائد من علاقتها التجارية مع الخارجي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية ، و تستند على مبدأين :

- مبدأ حرية التجارة : و يهدف إلى إلغاء كافة القيود على التجارة الخارجية ، و عدم التمييز في المعاملة بين السلع المحلية و الخارجية ، و نوجز أهدافه فيما يلي :

- الحد من الاحتكار .
- الاستغلال الأمثل و العقلاني للثروات .
- انخفاض أسعار مختلف السلع و الخدمات .
- إنعاش التجارة الخارجية بين دول العالم لزيادة التنافس الدولي .

- مبدأ الحماية : و يعني تدخل الدولة بمجموعة من الإجراءات تتضمن قيود مختلفة على التجارة الخارجية لتحقيق الأهداف التالية :
- حماية الصناعات المحلية الناشئة .
- حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة .
- زيادة إيرادات الخزينة العمومية .

- تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في الميزان المدفوعات .

② **ميزان المدفوعات :**

2-1- تعريف : وهو السجل الذي تسجل فيه القيم النقدية لكل المعاملات التجارية المتعلقة بالمبادلات السلعية والخدمية،وحركة رأس المال والتحويلات،بميزان المدفوعات سواء كانت هذه المعاملات على شكل مدفوعات أو مقبوضات.

ويوضح هذا السجل كل قيم المعاملات التجارية والتدفقات النقدية بين الدولة وجميع الدول الأخرى،التي يتم التعامل معها،ويتم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس شقين:الأول يتعلق بالمدفوعات ويسمى المدين والثاني يتعلق بالمقبوضات ويسمى الشق الدائن .

2-2- مكونات ميزان المدفوعات : يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية :

- الحساب الجاري : و يتضمن ثلاثة عناصر هي :
  - ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري) .
  - ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات) .
  - ميزان التحويلات من طرف واحد (تحويلات دون مقابل) .
- حساب رأس المال : و يتضمن العناصر التالية :
  - تغيرات أصول البلد في الخارج ، و تغيرات الأصول الأجنبية في البلد .
  - الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الداخل و استثمارات البلد المباشرة في الخارج .
  - المشتريات و المبيعات من الأوراق المالية .
  - استثمارات المحفظة في الخارج .
- حساب الاحتياطات الرسمية : يتضمن هذا الحساب التغير في أصول الاحتياطات الرسمية للبلد في الخارج ، و التغير في أصول الاحتياطات الرسمية للأجانب في البلد .

2-3- توازن ميزان المدفوعات :

يكون ميزان المدفوعات دائمًا متوازنًا من الناحية المحاسبية ، لكن هذا التوازن المحاسبي لا يعني بالضرورة توازنًا من الناحية الاقتصادية . فقد يكون الخلل في أحد عناصر الميزان و عادةً ما يكون العجز في الميزان الجاري . و بناءً على ذلك يمكن التمييز بين ثلاث حالات هي :

- حالة التوازن : معناها أن حقوق الدولة على العالم الخارجي مساوية لالتزاماتها تجاه العالم الخارجي ، وهذا يدل على كفاءة اقتصاد البلد .
- حالة وجود فائض : و هي تعني أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي ، و هي حالة غير مرغوب فيها و خاصة عندما يكون الفائض مستمرا .
- حالة وجود عجز : نجد حقوق الدولة على العالم الخارجي أقل من التزامتها وهي حالة خطيرة من الناحية الاقتصادية والأكثر شيوعا بين الدول،وهذا يدل على أن الدولة تستورد سلعا وخدمات أكبر مما تسمح به مواردها ولإعادة التوازن للميزان تقوم الدولة بتخفيض الأصول من الاحتياطات الرسمية للبلد بالخارج بمقدار العجز(ويتم هذا في ظل نظام الصرف الثابت) .

الوحدة 05 : الصرف

- ***تعريف الصرف*** : يعرف الصرف بأنه مبادلة عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى ، مثل مبادلة الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي أو غيره من العملات .
- ***أسباب الصرف*** : تنشأ الحاجة إلى الصرف الأجنبي عند حدوث تعاملات تتطلب استعمال العملات الأجنبية مثل : التجارة الخارجية ، زيارة الأراضي المقدسة ، البعثات التعليمية بالخارج .....إلخ .
- ***سوق الصرف*** :

-1-تعريف : سوق الصرف هو السوق الذي تتم فيه عملية مبادلة العملات الأجنبية المختلفة ، كما يقصد به شبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف المشتركة في مجال الصرف ، و تتمثل هذه الأطراف في

- ✓ المصدرون ، المستوردون ، السياح.....إلخ .
- ✓ البنوك التجارية .
- ✓ سماسرة الصرف الأجنبي .
- ✓ البنك المركزي .

-2- أنواع سوق الصرف :

- سوق الصرف بين البنوك :

هو عبارة عن السوق المحلي للصرف الذي يتشكل من مختلف البنوك المحلية التي تقوم ببيع و شراء العملات الأجنبية داخل البلد الواحد .

- السوق العالمي للصرف : هو عبارة عن مختلف أنواع الصرف الأجنبي المنتشرة عبر أنحاء العالم و المرتبطة ببعضها البعض بشكل مستمر بواسطة مختلف شبكات الاتصال ، و من أهم هذه المراكز نجد : نيويورك ، زيوريخ ، طوكيو ، لندن ، فرانكفورت ، هونغ كونغ .....الخ

- ***سعر (معدل) الصرف*** : يعرف سعر الصرف بأنه سعر إحدى العملتين بدلالة الأخرى ، و بمعنى آخر هو عدد الوحدات من عملة دولة ما مقابل وحدة من عملة دولة أخرى ، فمثلاً سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد يساوي **70** دينار جزائري .
- ***أنظمة الصرف*** :

لا يوجد نظام صرف واحد يناسب جميع الدول و يتماشى مع مختلف الظروف ، و لذلك يوجد نوعان لأنظمة الصرف :

-1- نظام الصرف الثابت : تتدخل في ظله السلطة النقدية بربط قيمة العملة الوطنية بقيمة عملة أجنبية واحدة (التي تعقد بها معظم صفقات هذا البلد) ، أو بالقيمة المتوسطة لعدد من العملات الرئيسية في العالم

-2 نظام الصرف المرن (المتغير) : تتحدد فيه قيمة العملة الأجنبية في السوق بتفاعل العرض و الطلب على هذه العملة ، دون تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف

- ***سياسة سعر الصرف :***

هي مجموعة الإجراءات و التدابير و الوسائل التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة .

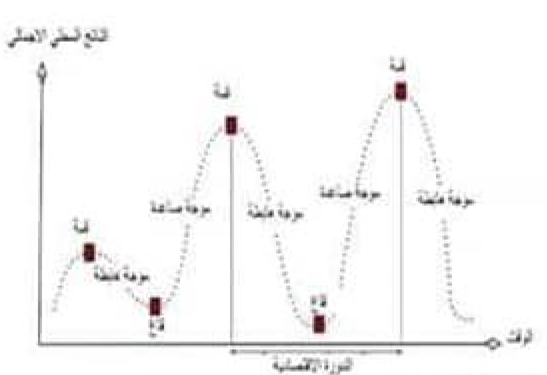
-1- أهداف سياسة الصرف :

- ✓ تنمية الصناعات المحلية .
- ✓ تشجيع الصادرات .
- ✓ التحكم في الواردات .
- ✓ معالجة التضخم .
- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

-2- وسائل سياسة الصرف :

- تعديل سعر الصرف : أي خفض أو رفع قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية .
- استخدام احتياطات الصرف : و يقصد بها مجموعة العملات الأجنبية التي بحوزة السلطة النقدية التي تقوم باستخدامها عند التدخل في سوق الصرف .
- مراقبة الصرف : يقصد بها مجموعة القيود التي تضعها السلطات النقدية للبلد على استخدام الصرف الأجنبي بغية الحد من خروج رؤوس الأموال و المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية .

- البطالة الجزئية : وهي تظهر عندما يقوم المستخدم بتخفيض ساعات العمل للعامل مقابل تخفيض الأجر،وهذا عندما ينخفض الإنتاج.
- البطالة الدورية:يرتبط هذا النوع من البطالة بحركة الدورة الاقتصادية التي هي عبارة عن تأرجح في الأداء الاقتصادي من حيث الإنتاج والدخل والعمال بمرور الزمن،وتتراوح الفترة الزمنية لهذه الدورة من سنتين إلى 10سنوات وعادة ما نشاهد وجود هذه الدورة في الاقتصاديات المتقدمة،أما في الاقتصادات النامية فإن وجود هذه الدورة غير واضح،وفي أغلب الأحيان نرى التأثر السلبي لهذه الدورة أكثر بكثير من التأثيرات الإيجابية.



④ **آثار البطالة :** للبطالة آثار متعددة اقتصادية و اجتماعية بل و حتى سياسية .

4-1- الآثار الاقتصادية :

- ضعف الإنتاج : عندما تقوم المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على العمل بتسريح عدد من العمال فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في حجم الإنتاج.
- ضعف الاستهلاك : البطالة تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية لفئة البطالين ، و كلما زادت البطالة كلما ضعف الاستهلاك على المستوى الوطني ، و بتفاقم هذه الظاهرة نصل إلى الكساد .

4-2- الآثار الاجتماعية :

- تفشي الآفات الاجتماعية : تؤدي البطالة إلى ظهور فئة من الناس عديمي الدخل الأمر الذي يؤدي إلى فقرهم و انزواء البعض منهم و شعورهم بفقدان كرامتهم ...الخ
- الهجرة : و كنتيجة للبطالة و الفقر يقوم البعض بالهجرة إلى الخارج بغية العمل حتى و لو كانت بشروط غير لائقة أو مهينة و في ظروف أقرب للعبودية .

4-3- الآثار السياسية : و كنتيجة للبطالة يقوم البطالون و المهددون بالتسريح من العمل بالاحتجاجات و المظاهرات للمطالبة بتحسين وضعيتهم .

⑤ **إجراءات التخفيف من البطالة :** للتخفيف من حدة البطالة تقوم الدولة ببعض الإجراءات نذكر منها :

- تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية عن طريق منحهم بعض الامتيازات المادية و المالية لحثهم على فتح مناصب شغل جديدة .
- إتباع سياسة تخفيض ساعات العمل مع المحافظة على نفس الأجر من جهة ، و تشجيع التقاعد المسبق من جهة أخرى ، بهدف خلق مناصب شغل جديدة .
- إنشاء صندوق التأمين على البطالة لتقديم منح للبطالين لتأمين الحد الأدنى من القدرة الشرائية .

الوحدة 07: التضخم

1) **تعريف التضخم** : هو الارتفاع العام و المستمر في أسعار السلع و الخدمات محليا مقارنة بالأسعار الدولية.

2) **أنواع التضخم** : للتضخم أنواع مختلفة نذكر منها :

- التضخم الظاهر (الطليق) : و هو الذي يظهر أثره بشكل مباشر و جلي في ارتفاع الأسعار، و ينعكس ذلك في ارتفاع الأجور و غيرها من النفقات التي تتميز بالمرونة .
- التضخم المكبوت : هو تضخم خفي و مستتر، و تكون الأسعار غير مرتفعة بسبب تدخل الدولة في تحديد أسعار السلع و الخدمات بصفة إدارية ، الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء بعض السلع وظهور السوق السوداء التي تتوفر فيها السلع المفقودة و لكن بأسعار مرتفعة .
- التضخم الكامن : و يظهر عندما تكون زيادة كبيرة غير طبيعية في الدخل الوطني النقدي دون أن تصاحبها زيادة في الإنفاق الكلي
- التضخم الجامح : يعتبر هذا النوع أخطر أنواع التضخم و أكثرها ضررًا على الاقتصاد الوطني ، و يتميز بارتفاع التضخم بمعدلات عالية تصاحبها سرعة في تداول النقود وزيادة في الطبع و يؤدي هذا إلى انخفاض مستمر للعملة و انهيارها .
- التضخم الزاحف : و هو أقل أنواع التضخم خطورة على الاقتصاد الوطني حيث يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار بمعدلات بطيئة .

3) **أسباب التضخم:**

زيادة التكاليف .

زيادة الطلب الكلي

زيادة الإصدار النقدي

الاختلالات الهيكلية

4) **آثار التضخم** : متعددة منها ما هو اقتصادي و منها من هو اجتماعي .

4-1- الآثار الاقتصادية :

- انخفاض الثقة في العملة .
- انخفاض معدل الفائدة
- انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك.
- محدودية الاستثمار و انخفاض الإنتاج

الوحدة 08 : القيادة

1) القيادة وعملية اتخاذ القرار

▪ تعريف القيادة :

القيادة هي القدرة على التأثير على المرؤوسين لتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف المؤسسة ، ولوجود القيادة لابد من توفر 3عناصر:

- ✓ وجود قائد ذو مهارات عالية .
- ✓ وجود هدف يسعى القائد لتحقيقه .
- ✓ وجود أفراد مطالبين بتحقيق هذا الهدف من خلال تأثير القائد عليهم .

▪ أهمية وخصائص اتخاذ القرار:

أ. أهمية اتخاذ القرار:

ترتبط عملية اتخاذ القرار ارتباطا مباشرا بمختلف عمليات الإدارة ووظائفها كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. ومن هنا تظهر أهمية القرار، حيث أن أي قرار خاطئ تترتب عليه آثار سلبية. وإن نجاح القائد أو فشله لا يظهر إلا عبر تخطيه ونجاحه في المرور بمرؤوسيه من مراحل الأزمة إلى مراحل الاستقرار. ومما لا شك فيه أن تجاوز مرحلة الأزمة يتوقف على نوعية القرار المتخذ.

ب. خصائص عملية اتخاذ القرار:

تتصف عملية اتخاذ القرار بعدد من الخصائص نذكر منها ما يلي:

- إن كل قرار يجب أن يساهم في تحقيق الهدف.
- حتى يكون القرار فعالا يجب أن يعطى له الوقت الكافي؛ أي الابتعاد عن التسرع والارتجالية.
- إن اتخاذ القرار هو عمل مبدع.
- في حالة اتخاذ قرار يجب تحمل تبعاته.
- ليس بالضرورة أن يرضي القرار المتخذ جميع الأطراف.

أي قرار يتم اتخاذه تترتب عليه عملية المتابعة في التنفيذ والتقويم.

ملاحظة:

المسير ليس بالضرورة قائد فالمسير يتعامل مع الحاضر فقط بينما القائد يتعامل مع الماضي والحاضر والمستقبل.

2) **أساليب القيادة :**

- القيادة الفردية : هي تلك التي يحتكر فيها القائد السلطة حيث يقوم باتخاذ قراراته دون الرجوع إلى المرؤوسين(الاستبداد في السلطة)
- القيادة الديمقراطية : هي تلك التي يشرك فيها القائد المرؤوسين في اتخاذ قراراته عن طريق تبادل الآراء والمعلومات حيث أن القائد يحتفظ بالسلطة النهائية في اتخاذ القرارات.
- القيادة البيروقراطية : هي تلك التي يحتكر فيها الإداريون السلطة أي اللجوء إلى الطرق الرسمية في الإدارة من أجل تنفيذ التعليمات مما ينتج عنها بطء في اتخاذ القرارات.
- القيادة التكنوقراطية : هي تلك التي يستند فيها القائد إلى الخبراء وهذا لامتلاكهم المعرفة أكثر من غيرهم.

3) **العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب القيادة :**

يتأثر أسلوب القيادة بمجموعة من العوامل هي :

- المواصفات الشخصية للقائد : إذ تلعب دورًا أساسيًا في تحديد أسلوب القيادة المتبع .
- عوامل تخص المرؤوسين : للأفراد تأثير كبير على طبيعة أسلوب القيادة المتبع ، فمثلاً عندما تكون مجموعة العمل غير متجانسة أو قليلة الخبرة فإن القيادة الفردية هي التي تحقق أفضل النتائج .
- عوامل البيئة : إن فعالية القيادة تطابق أسلوبها مع معطيات الحالات و الظروف المحيطة ، حيث يلعب كل من الزمان و المكان دورًا هامًا في تحديد طبيعة أسلوب القيادة ، ففي حالة وقوع حادث ما مثلاً تكون القيادة الفردية الأفضل لأن الوقت لا يسمح بإجراء مشاورات ومناقشة .

4) **الدافعية (التحفيز) :**

4-1- تعريف الدافعية : المقصود بها تشجيع الأفراد و تحفيزهم و استنهاض هممهم لدفعهم للعمل أكثر و كسب إصرارهم من أجل تحقيق أهداف المنظمة بأقصى درجة من الكفاءة .

4-2- العوامل المؤثرة في الدافعية : هناك مجموعة من العوامل تؤثر في الدافعية هي :

- العوامل التنظيمية : و تتمثل في الأوامر التي تصدر من طرف القيادة تجاه المرؤوسين و التي يجب أن تتصف بالدقة و الوضوح . و إن للمرؤوسين "منطقة قبول" لذا يجب أن تكون هذه الأوامر في منطقة القبول حتى يتم تنفيذها دون أي اعتراض ، و على المؤسسة توسيع منطقة القبول هذه لمردود أفضل .
- العوامل الاجتماعية : إن المرؤوس باعتباره فردًا في المجتمع فهو يتأثر بمحيطه الاجتماعي : في السكن و في المدرسة ، و في العمل ، أو بأي رابطة أخرى تولد له الإحساس بالانتماء للجماعة .
- العوامل النفسية : إن الأحاسيس و التوقعات و المخاوف ...إلخ ، تلعب دورًا هامًا في توجيه سلوك الأفراد لذا على القيادة أن تدرس ردود فعل المرؤوسين المتوقعة تجاه كل ما هي بصدد توجيهه إليهم من أوامر..

3-4- نظريات الحاجات الدافعية (التحفيزية) : عديدة هي نقتصر فيها على نظريتي :

1-نظرية ذات العاملين :

قام " هرزبرغ " (Herzberg) بتصنيف الحاجات الدافعية إلى عاملين إثنين ، لذا سميت بنظرية ذات العاملين، أطلق على العامل الأول عامل الصحة و على العامل الثاني عامل التحفيز .

* عامل الصحة وهو مجموعة العناصر التي إذا توفرت تؤدي إلى رضا المرؤوسين مثل:ضمان العمل، المرتب،ظروف العمل..الخ.

* عامل التحفيز وهي مجموعة العناصر التي تؤدي إلى تشجيع المرؤوسين وتحفيزهم ودفعهم للعمل أكثر مثل: الإعتراف،التقدير،الترقية،المسؤولية..الخ.

2- نظرية تدرج الحاجات : قام ماسلو " Maslow " بتصنيف حاجات الإنسان إلى خمسة أصناف متدرجة من الأسفل إلى الاعلى في شكل هرم فكلما تم إشباع صنف منها برز الصنف الذي يعلوها ويفقد الصنف مفعوله كمحفز للسلوك عند اشباعه.



هرم ماسلو لتدرج الحاجات

الوحدة 09 : الاتصال

1)- **تعريف الاتصال** : الاتصال " هو عملية مستمرة تتضمن قيام أحد الأطراف بتحويل أفكار و معلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة ، تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الآخر"

2)- **أشكال الاتصال** : هناك شكلان للاتصال أحدهما رسمي و الآخر غير رسمي :

2-1- **الاتصال الرسمي** : و هو الاتصال الذي يتم عبر القنوات و المسارات الرسمية التي تحددها القواعد التي تحكم المنظمة ، و له اتجاهين :

- الاتصال العمودي و يتكون من :
  - ✓ الاتصال النازل : و نعني به الاتصال الذي يتجه من المدراء (المسيرين) إلى مرؤوسيهم ، ويتضمن الأوامر و القرارات و التعليمات و خطط العمل ....
  - ✓ الاتصال الصاعد : و هو الاتصال الذي يتجه من المرؤوسين إلى رؤسائهم ، و يتضمن عادة التقارير و الاقتراحات و الرد و الإجابات و الشكاوى .
- الاتصال الأفقي : و هو الاتصال الذي يتم بين موظفي نفس المستوى الإداري الواحد ، و يتضمن تنسيق الأنشطة و حل المشكلات و تبادل المعلومات ..

2-2- **الاتصال غير رسمي** : هذا النوع من الاتصال يتم عبر القنوات و المسارات غير الرسمية ، و يمكن أن يكون أحد معوقات العمل داخل المنظمة مثل الإشاعات .

3)- **مكونات عملية الاتصال :**

- المرسل : هو شخص لديه مجموعة من الأفكار و المعلومات و يريد إرسالها لطرف آخر ، و هو المسؤول عن إعداد و توجيه المعلومات و الأفكار .
- المستقبل : و هو الشخص الذي يتلقى الرسالة المتضمنة للمعلومات و الأفكار.
- الرسالة : و هي عبارة عن تحويل الأفكار و المعلومات إلى مجموعة من الرموز ذات المعاني المشتركة بين المرسل و المستقبل لتحقيق هدف معين مثل الكلمات و الحركات و الأصوات و الحروف .
- الاستجابة (الرد) : بعد تلقي المستقبل للرسالة الموجهة إليه يقوم بالرد عليها ، و هنا يتحول المستقبل إلى مرسل آخر لرسالة أخرى

4)- **أغراض الاتصال :**

إن الاتصال هو وسيلة يستخدمها مختلف أفراد المؤسسة بغرض تحقيق مختلف أهدافها . فمثلاً يقوم المسير بالاتصال بالمرؤوسين لإصدار التعليمات و الأوامر بغرض تنفيذها من طرفهم . و لضمان وصول التعليمات للمعنيين بالأمر بالشكل السليم و في الوقت المناسب .

5)- نجاح عملية الاتصال :

حتى تكون عملية الاتصال ناجحة و ذات فعالية يجب أن تخلو من كل معوقات عملية الاتصال سواء تلك المتعلقة بالمرسل أو بالمستقبل أو بعملية الإرسال ذاتها .

- المعوقات المتعلقة بالمرسل : قد يقع المرسل في عدة أخطاء عندما يريد الاتصال بالآخرين . ففي بعض الأحيان يعتقد المرسل أن الآخرين يفهمون المعلومات كما يفهمها هو .
- المعوقات المتعلقة بالمستقبل : يقع المستقبل في نفس الأخطاء التي يقع فيها المرسل .
- المعوقات المتعلقة بعملية الإرسال : و يتعلق الأمر هنا بالأخطاء التي تقع في الرسالة ذاتها أو في قناة الاتصال .

✓ الأخطاء المتعلقة بالرسالة : مثل الغموض الناتج عن أخطاء لغوية أو أخطاء في الترجمة أو فقد جزء من محتوياتها ...

✓ الأخطاء المتعلقة بقناة الاتصال : الخطأ في اختيار وسيلة الاتصال المناسبة .

و المقصود بوسيلة الاتصال المناسبة أن تكون ملائمة لمحتوى الرسالة ، و لطبيعة الشخص المستقبل لها و لزمن الاتصال .

و تجدر الإشارة إلى أن ما قيل عن المعوقات السابقة تنطبق على معوقات الاستجابة (الرد) .

الوحدة 10 : الرقابة

تعريف الرقابة: هي عملية الإشراف من طرف سلطة معينة قصد معرفة كيفية تنفيذ الأعمال و التأكد من استخدام الوسائل المتاحة وفق الخطة الموضوعة .

1)- **مراحل الرقابة:** تشتمل عملية الرقابة على المراحل الأساسية التالية :

1-1- مرحلة تحديد المعايير الرقابية :

هي المرحلة الأولى للقيام بعملية الرقابة ، و فيها يتم تحديد المعايير الرقابية المناسبة ، و المقصود بالمعيار الرقابي هو رقم أو مقياس للجودة أو لمستوى الأداء ،تستخدمه المنظمة لقياس النتائج المحققة . هذا المعيار قد يكون في شكل كمي أو وصفي .

1-2- مرحلة قياس الأداء (المردودية) :

و هي المرحلة الثانية من مراحل الرقابة ، و فيها يتم قياس الأداء الفعلي أي الأداء المنجز من طرف المنظمة . مثل قياس كمية الإنتاج ، حجم المبيعات ، عدد الغيابات .

1-3- مرحلة المقارنة بين الأداء الفعلي و المخطط :

وهي مرحلة تلي مرحلة قياس الأداء ، وفيها تتم عملية المقارنة بين الأداء المنجز فعلاً مع المعايير الرقابية المحددة مسبقًا ، و هنا نكون أمام ثلاث حالات :

- الحالة الأولى : عدم وجود انحرافات أي توافق بين الأداء الفعلي و المعياري .

- الحالة الثانية : وجود انحرافات موجبة أي أن الأداء المنجز يفوق المخطط ، و هذا يدل على أن الأداء جيد .

- الحالة الثالثة : وجود انحرافات سالبة أي أن الأداء المنجز أقل من المخطط ، وهذا يدل على أن الأداء سيئ .

1-4- مرحلة تحليل أسباب الانحرافات و اتخاذ القرارات اللازمة :

و هي المرحلة الأخيرة من مراحل عملية الرقابة ، وفيها يتم تحليل أسباب وجود الانحرافات سواء كانت موجبة أو سالبة ، لاتخاذ القرار المناسب لكل حالة .

2) **خصائص عملية الرقابة الفعالة :**

حتى تكون عملية الرقابة فعالة على كل المستويات يجب أن تتصف بالخصائص التالية :

- ✓ أن تكون المعلومات المقدمة خالية من الأخطاء .
- ✓ أن تكون القرارات المقدمة واضحة و دقيقة و خالية من التعقيدات لاتخاذ القرار في أسرع وقت .
- ✓ يجب أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب ، لأن أي تأخير يفقد للمعلومة قيمتها .
- ✓ السرعة في تداول المعومات و انتقالها بين مختلف المستويات .

- ✓ أن تكون عملية الرقابة مرنة بحيث يمكن تعديلها إذا تغيرت بعض الظروف .
- ✓ أن يتصف نظام الرقابة بالاقتصاد في التكاليف .

3) **أنواع الرقابة :** يمكن التمييز بين الحالات التالية للرقابة :

3-1- الرقابة المسبقة :

يتم هذا النوع من الرقابة قبل الشروع في إنجاز أي نشاط يتعلق بالمؤسسة ، و الغرض من ذلك هو العمل على تفادي وقوع المشاكل و العراقيل قبل حدوثها .

3-2- الرقابة أثناء التنفيذ (المتابعة) :

يتم أثناء مرحلة التنفيذ ، أي أثناء انجاز مختلف أنشطة المؤسسة ، و الهدف من وراء ذلك هو متابعة حسن التنفيذ للأنشطة و القيام بالإجراءات التصحيحية في وقتها المناسب في حالة حدوث أي خلل .

3-3- الرقابة اللاحقة :

نقوم بهذا النوع من الرقابة بعد الانتهاء من مرحلة التنفيذ ، و يتم ذلك عن طريق جمع المعلومات التي تتعلق بالأداء الفعلي لمختلف أنشطة المؤسسة و مقارنتها بما كان مخططاً لها ، و الهدف هو التأكد من حسن الأداء .